نظريات الفرصة وخطر الوقوع ضحية

الفصل السادس من اطروحة فيصل عمر

فهم الأنماط المكانية للجريمة الحضرية في الدول النامية

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

أثبت الفصل الرابع أن توزيع الجرائم (السطو والسرقة المنزلية) في كادونا يختلف باختلاف المكان ، وعلى نطاقات مكانية مختلفة (أي الأسر، وأجزاء الشوارع ، والأحياء السكنية). تتجمع الجرائم في أماكن معينة دون غيرها ، وهو نمط يتوافق مع نتائج دراسات أخرى (مثل شيرمان وآخرون، 1989؛ ويزبورد وآخرون، 2004؛ أندرسن وماليسون، 2011؛ ستينبيك ويزبورد، 2015). يهدف هذا الفصل إلى استكشاف ما إذا كانت خصائص معينة للأماكن مرتبطة بارتفاع خطر الوقوع ضحية. تناول الفصل الخامس الإطار النظري للتفكك الاجتماعي لاستكشاف التباين بين المناطق في خطر التعرض للعنف عبر الأحياء الحضرية في كادونا . في ذلك الفصل ، ركز النهج النظري المتبع على كيفية تأثير العمليات الاجتماعية داخل المجتمعات (الأحياء السكنية) على خطر التعرض للعنف (شو وماكاي، 1969؛ سامبسون وغروفز، 1989). كانت نتائج الفصل الخامس متباينة ، ولم تقدم سوى دعم جزئي لنظريات التفكك الاجتماعي في كادونا .

في هذا الفصل ، يتجه الاهتمام إلى دراسة التباين في خطر التعرض للعنف عبر الأسر الفردية ، باستخدام الإطار النظري لنظريات الفرصة . وبالتالي ، يركز المنظور المتبع على البيئة المادية وكيف يمكن أن تخلق مواقف معينة فرصة للجريمة (ينظر: ماير وميثي، 1993). لقد أرشد منظور نظريات الفرصة أبحاثًا واسعة النطاق خلال الثلاثين عامًا الماضية ، ركز بعضها على الجرائم المتعلقة بالممتلكات ، بما في ذلك السطو .

وقد سعت الدراسات السابقة التي اعتمدت هذا المنظور - والتي أُجري الكثير منها في المدن الأوروبية والأمريكية - عادةً إلى فهم ما إذا كانت الخصائص المحددة للهدف المحتمل ، مثل مستوى الوصاية ، تؤثر على خطر الوقوع ضحية (على سبيل المثال، Miethe and Meire، 1990؛ Tseloni et al. ، 2004؛ Tseloni، 2006) لا أعلم بوجود أي دراسة طرحت مثل هذا السؤال في كادونا أو نيجيريا ، كما لا أعلم بوجود أي دراسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خضعت لعملية جمع بيانات مكثفة موصوفة في هذه الأطروحة (ينظر: الفصل 3). وبالتالي ، ليس من الواضح ما إذا كانت نظريات الفرصة للجريمة تُجدي نفعًا في تفسير خطر الوقوع ضحيةً في بلدٍ مثل نيجيريا.

باستخدام بيانات من مكتب التحقيقات الفيدرالي (BEI) ومسح ضحايا الجريمة الموصوف في الفصل الثالث ، يُحلل هنا خطر الوقوع ضحيةً لنوعين من الجرائم ، هما الاقتحام والسرقة المنزلية، باستخدام نهج نمذجة الانحدار اللوجستي الثنائي (BLR) . وحيثما أمكن ، تُشبه المتغيرات المستخدمة في تقدير هذه النماذج تلك التي نُظر فيها في دراسات سابقة أُجريت في بيئات أوروبية وأمريكية . يُنظم الفصل على النحو الاتي : للسياق ، يبدأ القسم التالي باستعراض نظريات الفرصة للجريمة . ويتبع ذلك وصفٌ لكل جانبٍ من الجوانب الظرفية التي تؤثر على هيكل فرصة الجريمة ، والآلية التي يُفترض أن تؤثر من خلالها على خطر الوقوع ضحيةً ، وكيفية تقديرها في الدراسات السابقة . يصف القسم التالي كيفية قياس كلٍّ من المتغيرات التي تم

النظر فيها ، وأيُّ عنصر من هيكل فرص الجريمة كان من المفترض تقديره . وتُعرض نتائج نماذج BLR في القسم التالي . ويناقش القسم الأخير النتائج وما تعنيه للأبحاث المستقبلية.

مكونات نظريات الفرصة

كما هو موضح بالتفصيل في الفصل الثاني ، تشمل نظريات الفرصة : نظرية النشاط الروتيني ، ونظرية نمط الجريمة ، ومنظور الاختيار العقلاني . وللتأكيد ، تفترض نظرية النشاط الروتيني أن فرصة ارتكاب الجريمة تنشأ عندما يقابل مجرم مُحفَّز هدفًا مناسبًا في غياب وصيٍّ كفؤ (كوهين وفيلسون، ١٩٧٩) . تشرح نظرية نمط الجريمة كيف يُدرك المجرمون تلك الفرص (برانتينغهام وبرانتينغهام، ١٩٨١) ، بينما يُركز منظور الاختيار العقلاني على المبدأ التوجيهي لاتخاذ قرار المجرمين بشأن ارتكاب جريمة مُعينة أم لا في موقف مُعين (كلارك وكورنيش، ١٩٨٥). من الواضح أن هناك تداخلًا بين هذه النظريات - وتتمثل نقطة التقارب المركزية في أن "الفرصة هي السبب الجذري للجريمة" ، كما يجادل فيلسون وكلارك (1998). وغني عن القول إن هذا الخط من التفكير هو أساس الفرضية العامة للوقاية من الجريمة الظرفية ومكافحتها في أدبيات علم بيئة الجريمة- وهي أن تقليل فرصة الجريمة يقلل من خطر الوقوع ضحية . وبالتالي ، فإن الأماكن التي توفر المزيد من فرص الجريمة ستكون أكثر عرضة لخطر الوقوع ضحية .

هناك افتراضان نظريان أساسيان في منظور نظريات الفرص (ميثي وماير، 1990). أولًا، تخلق الأنشطة الروتينية للمجتمعات بنية فرصة إجرامية من خلال التأثير على التقارب المحتمل بين المجرمين المحتملين والأهداف المناسبة . ثانيًا، تُحدد القيمة المُدركة للهدف ومستوى وصايته اختيار الجاني للضحية . بناءً على هذه الافتراضات ، اقترحوا نموذج "الاختيار الهيكلي" الذي يتضمن أربعة مفاهيم نظرية يُفترض أن تُطبّق فيها نظريات الفرصة (ينظر: مايث وماير، 1990: ص 245).

سيتم مناقشة كل مفهوم بمزيد من التفصيل أدناه ، ولكن هذه المفاهيم النظرية (أو المكونات) تشمل: القرب من الجريمة ، والتعرض للجريمة ، وجاذبية الهدف ، والوصاية . في نموذج الاختيار الهيكلي ، يُمثل القرب والتعرض للجريمة المكونات الهيكلية ، بينما تُمثل الجاذبية والوصاية مكونات الاختيار . من ناحية ، يُفترض أن تُنمط المكونات الهيكلية طبيعة التفاعل الاجتماعي الذي يُفترض أن يؤثر على خطر الوقوع ضحية . من ناحية أخرى ، يُفترض أن تُحدد مكونات الاختيار الهدف الذي سيتم اختياره للوقوع ضحية . على الرغم من اختلاف وصف هذه المكونات النظرية (230) عبر الدراسات ، إلا أن ماير وميثي (1993) يشيران إلى أنها متشابهة جوهريًا . وبناءً على ما توصل إليه ماير وماير (1990) ، وتماشيًا مع الدراسات الأحدث المعنية بخطر الوقوع ضحية للسرقة (على سبيل المثال: مايثي وماكدونالد، 1993؛ تسلوني وآخرون، 2004؛ تسلوني، 2006)، يُستخدم الإطار المفاهيمي لنموذج الاختيار الهيكلي في هذا الفصل . ويرد أدناه وصف المكونات النظرية الأربعة لهذا النموذج وكيفية عملها في ظل منظور نظريات الفرصة.

القرب من مكان الجريمة

يُشير القرب من مكان الجريمة ، الذي يُفترض أنه يزيد من خطر الوقوع ضحية ، إلى المسافة المادية بين الهدف المُحتمل والمجرمين المُتحمسين (ميثي وماير، 1990؛ ماير ومايثي، 1993). وهذا يتوافق مع منظور نظرية أنماط الجريمة (برانتينغهام وبرانتينغهام، 1981) القائل بأن المجرمين المُتحمسين سيُدركون فرص الجريمة "بالقرب من الأماكن المركزية (العقد) في حياتهم" مثل منازلهم ، أو أماكن عملهم ، أو أماكن إقامة أقاربهم ، أو أماكن تواصلهم الاجتماعي (برانتينغهام وبرانتينغهام، 1995: ص 10).

نظريًا، يميل اللصوص إلى اختيار أهداف قريبة من تلك الأماكن ، وخاصةً تلك القريبة من منازلهم (جونسون وآخرون، ٢٠٠٧؛ بلوك وبيرناسكو، ٢٠٠٩؛ تاونسلي وسيدبوتوم، ٢٠١٠) ، مستكشفين الفرص التي يدركونها أكثر من غيرها ، وهو نمط يُعرف في الأدبيات باسم "تناقص المسافة" (ينظر: جابور وغوتيل، ١٩٨٤؛ هيسلنج، ١٩٩٢). وبالتالي ، يُتوقع أن تكون المساكن الأقرب إلى أماكن سكن الجناة ، أو التي يُرجح وجودهم فيها ، أكثر عرضة للوقوع ضحيةً مقارنةً بتلك الموجودة في أماكن أخرى . وقد دعمت الأبحاث التجريبية التي أُجريت في بيئات أوروبية وأمريكية هذا الافتراض باستخدام مقاييس مباشرة وغير مباشرة (على سبيل المثال ، ينظر: بيرناسكو ونيوبيراتا، ٢٠٠٥؛ فانديفييه وآخرون، ٢٠١٥).

يشير ماير وميثي (1993) إلى أن معدل ارتكاب الجرائم في المنطقة المجاورة مباشرةً لهدف محتمل هو التقدير الأمثل لقرب وقوع الجريمة . على سبيل المثال ، عند تساوي جميع العوامل الأخرى ، وُجد أن تعرض المساكن للوقوع ضحية للسطو يكون أعلى لدى الأسر في المناطق ذات معدلات الجريمة المرتفعة ، أو القريبة من الأماكن التي يُفترض أنها تجذب العديد من المجرمين (تسلوني وآخرون، 2004)، أو تلك القريبة من الأسر التي تعرضت للسطو مؤخرًا (جونسون وباورز، 2004). على سبيل المثال ، في أعقاب حادثة سطو على منزل ، وجد جونسون وباورز (2004) أن المنازل القريبة (ضمن نطاق 300-400 متر) كانت معرضة لخطر متزايد للوقوع ضحية لفترة تتراوح بين شهر وشهرين.

وأشار تحليل الجرائم التي اكتشفتها الشرطة إلى أن هذا الأمر يُفسَّر بقيام الجاني نفسه (أو الجناة) بالاعتداء على منازل أخرى مجاورة على نحو سريع (برناسكو، 2008؛ جونسون وآخرون، 2009). من المقاييس البديلة الأخرى لقرب مكان الجريمة ، والتي وُجد أنها مرتبطة بخطر السرقة ، الشعور بالأمان داخل الحي السكني (ينظر: سامبسون وولدريدج، 1987؛ ماسي وآخرون، 1989؛ ميثي وميرير، 1990). أحد الأسباب المحتملة للخوف من الجريمة هو التعرض للضحية سابقًا ، أو معرفة وقوع جريمة قريبة (سكوجان، 1986).

الأماكن ذات معدلات الجريمة المرتفعة ، والتي يُفترض أنها أكثر عرضة لتواجد المجرمين المحتملين ، هي المناطق التي يشعر السكان فيها بعدم الأمان أكثر من غيرها . بغض النظر عمّا إذا كان الإيذاء مباشرًا (كون الشخص ضحية) أو غير مباشر (معرفة الضحية) ، فقد وجدت دراسات سابقة أن التجارب السابقة (بما في ذلك السطو على المنازل) ترفع مستوى الخوف ، مما يُشعِر السكان بعدم الأمان (على سبيل المثال، ينظر: سكوغان وماكسفيلد، 1981؛ كوفينجتون وتايلور، 1991؛ تسلوني وزارافونيتو، 2008). مع ذلك ، من المهم الإشارة إلى أن الخطر الفعلي ليس العامل الوحيد الذي يؤثر على إدراك الخطر . ومهما كانت طريقة القياس ، فإن الافتراض الأساسي هو أن أولئك الذين يقيمون بالقرب من أماكن سكن الجناة المتحمسين ، أو الذين يُرجح وجودهم فيها ، معرضون لخطر متزايد للوقوع ضحية . وفي سياق نيجيريا ، وربما دول أخرى في العالم النامي ، فإن معظم مقاييس القرب من الجريمة المذكورة حتى الآن سهلة التقدير .

في هذه الدراسة الحالية ، كان من الأمثل تضمين قياسات مباشرة للمسافة بين أهداف الجريمة المحتملة وأماكن سكن الجناة . ولكن للأسف ، لم تكن هذه البيانات متاحة . وبالتالي ، استُخدم متغيران لتقدير القرب من الجريمة : معدل ارتكاب الجرائم في محيط كل مسكن سكني ، وإدراك السكان للأمان على مستوى قطاع الشارع . وكما نوقش سابقًا ، يُفترض هنا أن المساكن الواقعة في مناطق الجريمة المرتفعة ، أي الأماكن القريبة من أماكن سكن الجناة ، ستكون أكثر عرضة للوقوع ضحية للجريمة مقارنةً بالمناطق الأخرى . كما يُفترض هنا أن السكان الأكثر خوفًا من التعرض للجريمة يعيشون على الأرجح في منطقة ذات معدلات جريمة مرتفعة . وبالتالي ، سيكون هؤلاء السكان أكثر عرضة للوقوع ضحية للجريمة.

الفرضية 1: يرتبط القرب من منطقة الجريمة ارتباطًا إيجابيًا بخطر التعرض للجريمة.

التعرض للجريمة

يشير التعرض للجريمة إلى وضوح هدف محتمل وسهولة الوصول إليه ، وهو ما يُفترض ، من منظور نظريات الفرصة ، أنه يزيد من خطر الوقوع ضحية (ميثي ومايرير، 1990؛ مايرير ومايريت، 1993). ويشير برانتينغهام وبرانتينغهام (1993ب) إلى أن المجرمين سيدركون (ومن المحتمل أن يستهدفوا) فرص الجريمة بالقرب من "مسار رحلتهم بين نقاط النشاط الروتيني الرئيسية" (ص 5). وكما نوقش في الفصل الثاني ، فإن أحد أسباب ذلك هو أن المجرمين لا يستطيعون استهداف ضحايا لا يدركون وجودهم . وسبب آخر هو أن الوعي يقلل من عدم اليقين بشأن المخاطر والمكافآت المحتملة لاستهداف موقع معين .

في سياق السطو على المنازل ، يُفترض أن المساكن التي يسهل الوصول إليها ، مقارنةً بتلك التي يصعب الوصول إليها ، أكثر عرضة للجريمة ، وبالتالي تكون أكثر عرضة للوقوع ضحية . والافتراض هو أن المساكن التي يسهل الوصول إليها ستسمح للزوار (والمارة على حد سواء) ، بمن فيهم المجرمون المتحمسون ، بالتعرف على فرص الجريمة في مثل هذه الأماكن . وبالتالي ، فإن هذا سيجعل هذه المساكن أكثر عرضة للسطو . وقد تم قياس التعرض للجريمة بشكل مختلف في الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات أوروبية وأمريكية ، وذلك إلى حد كبير باستخدام متغيرات تتعلق بتصميم المباني ، حيث تقع المساكن ضمن بيئة أو حالة إشغال الأسر .

على سبيل المثال ، وُجد أن عدد نقاط الدخول إلى عقار ما ، والتي يُفترض أنها تُمثل التعرض للجريمة ، يزيد من تعرض المسكن للوقوع ضحيةً للسرقة (ماغواير وبينيت، 1982؛ أوزبورن وتسيلوني 1998). وتشمل مقاييس التعرض للجريمة الأخرى التي وُجد أنها تزيد من خطر السرقة نوع المسكن - على سبيل المثال ، وُجد أن المنازل المنفصلة أو شبه المنفصلة أكثر عرضة للوقوع ضحيةً مقارنةً بالمنازل المتجاورة (أوزبورن وتسيلوني 1998؛ تسيلوني وآخرون، 2004)، على الرغم من وجود العكس أيضًا (ينظر: فانديفيفر وآخرون، 2015)، ويتأثر التفاعل بين نوع المسكن وخطر الوقوع ضحيةً بالمنطقة التي يقع فيها المسكن (باورز وآخرون، 2005).

كما وُجد أن خصائص شبكة الشوارع تؤثر على مدى تعرض المساكن لخطر السرقة - فقد وُجد أن المساكن الواقعة على طريق رئيسي (والشوارع المتصلة به) أكثر عرضة لخطر السرقة مقارنةً بتلك الواقعة على طرق مسدودة (أرميتاج، ٢٠٠٧؛ جونسون وباورز، ٢٠١٠)، على سبيل المثال. وبالمثل، ومع تساوي جميع العوامل الأخرى ، تميل المنازل الواقعة على الطرق ذات الاستخدام الأعلى إلى التعرض لأعلى خطر سرقة (ديفيز وجونسون، ٢٠١٥). وقد أظهرت دراسات سابقة أيضًا أن نمط الإشغال في المسكن ، على سبيل المثال عدد أيام الأسبوع أو عدد الساعات في اليوم (أو الليل) التي يُترك فيها المنزل فارغًا ، يمكن أن يزيد من خطر التعرض للسرقة (Miethe and Meier، 1990؛ Garofalo and Clark، 1992؛ Miethe and McDonald، 1993؛ Rountree and Land، 2000).

بغض النظر عن كيفية قياس التعرض للجريمة ، تشير عقود من الأبحاث إلى أن المساكن ذات التعرض الأعلى ، مقارنةً بتلك ذات التعرض الأقل ، تواجه خطرًا أكبر للوقوع ضحية للجريمة . لاختبار هذه الفرضية في الدراسة الحالية ، استُخدمت أربعة متغيرات لتقدير تأثير جوانب مختلفة من التعرض للجريمة - وهي بُعد المسكن عن طريق رئيسي ، والإضاءة الخارجية في المسكن ، ومدة الإقامة في العنوان الحالي ،

وعدد العائلات في المنزل . نناقش أدناه الآليات التي يُعتقد أن هذه المتغيرات تؤثر بها على خطر الوقوع ضحية للجريمة . في سياق نيجيريا ، يُفترض أن المساكن الواقعة على طريق رئيسي أو بالقرب منه ستكون أكثر عرضة لخطر الوقوع ضحية للجريمة . الطرق الرئيسية هي المسارات التي تربط جميع الأحياء ، وكذلك طرق النقل العام المحلي . وعلى عكس المدن في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا ، لا توجد محطات حافلات ثابتة على طول خطوط الحافلات . بدلاً من ذلك ، يمكن للحافلات التوقف في أي نقطة على طول الطريق لاصطحاب أو إنزال الركاب .

بالإضافة إلى ذلك ، تقع المرافق العامة الرئيسية ، مثل مناطق التسوق والأسواق والمدارس، على طول هذا النوع من الطرق . ومن المتوقع ، نظرًا لاستخدام هذه الطرق كممرات للتنقل اليومي لجميع أنواع الأنشطة ، أن يصبح المجرمون المحتملون أكثر وعيًا بفرص الجريمة المتاحة في المساكن الواقعة على هذه الطرق أو بالقرب منها مقارنةً بتلك الواقعة بعيدًا عنها . وقد عد تركيب (أو أكثر) الإضاءة الخارجية في المسكن في دراسات سابقة مصدرًا للوصاية الجسدية (مثل .Tseloni et al، 2004). ومع ذلك ، يُفترض هنا أن تكون مصدرًا للتعرض للجريمة . والسبب هو أن إمدادات الكهرباء (من الشبكة الوطنية إلى المنازل) في نيجيريا متقطعة فقط .

وبالتالي، فإن أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليف تركيب (وتزويد) مولدات كهربائية احتياطية أو مصادر طاقة بديلة أخرى هم وحدهم من سيحصلون على إمداد مستمر بالكهرباء. هذا يعني أن الإضاءة الخارجية لا تعمل دائمًا في جميع المناز ل. ومن المثير للاهتمام ، أن القليل فقط من المساكن المزودة بمولدات كهربائية احتياطية ، والتي يُتوقع عادةً أن تُشغل أنوارها ليلًا ، سيفعل ذلك (الأغلبية ستختار عدم فعل ذلك) . والسبب ، كما اكتشفتُ من خلال المقابلات الشخصية ، هو أن تشغيل الإضاءة الخارجية ليلًا عندما يكون الآخرون حول المنزل بدون كهرباء يُعتقد أنه يلفت انتباه اللصوص المحتملين الذين سيفترضون أن هذه المساكن ميسورة الحال ، وبالتالي ستمتلك ممتلكات قيّمة .

الاستقرار السكني هو مقياس آخر للتعرض للجريمة ، وهو ما تناولته هذه الدراسة الحالية . على مستوى الحي السكني ، عند النظر في إطار نظرية التفكك الاجتماعي ، يُعد الاستقرار السكني أحد المصادر الخارجية للرقابة الاجتماعية ، ويُفترض ارتباطه السلبي بمعدلات الجريمة (ينظر الفصل الخامس). أما على مستوى الأسرة ، فمن منظور نظريات الفرص ، يُفترض هنا أن الاستقرار السكني يزيد من خطر الوقوع ضحية للجريمة . في نيجيريا (وخاصة في أماكن مثل كادونا) ، لا يُغلق الناس منازلهم خلال النهار، والمعيار الثقافي هو أن الجيران الذين يعرفون بعضهم البعض والذين عاشوا في المنطقة نفسها لفترة طويلة جدًا (وخاصة من هم دون سن 18 عامًا) يمكنهم دخول منازل بعضهم البعض دون طلب إذن - كما لو كانوا أفرادًا من العائلة . قد يشمل هؤلاء الجيران مجرمين محتملين سيصبحون على دراية بالفرص المتاحة . عندما يكون السكان قد عاشوا لفترة وجيزة فقط في منطقة ما ، فمن غير المرجح أن يعرفوا الكثير من جيرانهم أو الأشخاص في المنطقة . وبالتالي ، يُفترض أن يكون الجناة المحتملون أكثر وعيًا بفرص الجريمة في المساكن التي عاش فيها السكان لبعض الوقت ، وأن يكون لديهم إمكانية الوصول إليها ، مما يعرضهم للجريمة .

يؤثر عدد العائلات التي تعيش في العنوان نفسه على خطر الوقوع ضحية من خلال آلية مماثلة . ومع ذلك ، إلى حد ما ، يمكن أن يكون عدد العائلات التي تعيش في نفس العنوان بُعدًا من أبعاد الوصاية ، بمعنى أن الأسر التي تضم عددًا أكبر من الأشخاص (وخاصة البالغين) ستوفر وصاية اجتماعية أفضل (على سبيل المثال، Miethe and Meier، 1990؛ Osborn and Tseloni، 1998؛ .Tseloni et al، 2004). ومع ذلك، ليس هذا هو الحال دائمًا . على سبيل المثال ، في دراسة حديثة تناولت السطو في ملاوي (دولة

تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، يتعارض اختبار هذا المتغير (عدد البالغين في الأسرة) كأحد أبعاد الوصاية مع التوقعات . تتعارض هذه النتيجة مع الافتراض النظري القائل بأن الأسر التي تضم عددًا أكبر (أقل) من البالغين توفر وصاية أفضل (أقل) (Sidebottom، 2013).

بل وُجد العكس صحيحًا ، وخلص المؤلف إلى أن "عدد البالغين في الأسرة يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بخطر السطو" (ص 188) . وبالتالي، يُفترض هنا أن عدد العائلات التي تعيش في العنوان نفسه مصدر آخر للتعرض للجريمة . على سبيل المثال ، يدخل العديد من الزوار، الذين قد يكونون من أقارب عائلة واحدة فقط ، مسكنًا مشتركًا . وقد يشمل هؤلاء الزوار مجرمين محتملين يدركون الفرص المتاحة داخل المسكن . سيؤدي هذا إلى زيادة تعرض هذا السكن المشترك للجريمة ، وبالتالي ، يزيد من خطر الوقوع ضحية . لذلك، عد عدد العائلات التي تعيش في العنوان نفسه هنا بُعدًا من أبعاد التعرض للجريمة.

يمكن تقدير التعرض للجريمة ، كغيره من جوانب هيكل فرص الجريمة ، بطرق عدة . ومع ذلك ، من المهم في هذه المرحلة ملاحظة أن بعض التقديرات يمكن أن تقيس أمورًا مختلفة في سياقات مختلفة . وبالنظر إلى البيانات المتاحة لهذه الدراسة الحالية ، فإن المتغيرات الموصوفة أعلاه ستُقدّر بشكل أفضل تأثير المكون النظري الذي يُفترض أن يكون للتعرض للجريمة.

الفرضية الثانية: يرتبط التعرض للجريمة ارتباطًا إيجابيًا بخطر الوقوع ضحية.

جاذبية الهدف

تشير جاذبية الهدف إلى إدراك الجاني لقيمة هدف الجريمة أو فائدته . وكما هو مفصل في الفصل الثاني ، ومن منظور الاختيار العقلاني (كلارك وكورنيش، 1985؛ كورنيش وكلارك، 1986)، يفكر المجرمون ويتصرفون بعقلانية بمعنى أنهم يختارون الأهداف التي ستحقق أقصى فائدة مُدركة . في سياق الجرائم الاستحواذية ، مثل السطو على المنازل ، يميل الجناة إلى استهداف الأسر التي يعتقدون أنها توفر سلعًا أكثر قيمة ، وبجهد أقل وخطر أقل للقبض عليهم . لذا ، يُفترض ، في ظل تساوي جميع العوامل ، أن الجناة المحتملين سينجذبون إلى المساكن التي تحتوي على سلع أكثر قيمة ، وبالتالي ، ستكون هذه المساكن أكثر عرضة للوقوع ضحية.(Miethe and Meier, 1990)

وقد نُظر في تقديرات مختلفة لجاذبية الهدف في دراسات سابقة ، أهمها متوسط دخل الأسرة أو قيمة المسكن ، وقد وُجد أن هذا يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بخطر الوقوع ضحية للسطو(على سبيل المثال، ينظر : Miethe and McDowall, 1993; Tseloni et al., 2004; Tseloni, 2006). على سبيل المثال ، وجد تسلوني (2006) أنه في حال تساوي جميع العوامل الأخرى ، يزداد خطر الجرائم المنزلية (بما في ذلك السطو والسرقة) بنحو 20% لدى الأسر التي يزيد دخلها السنوي عن 30,000 جنيه إسترليني ، مقارنةً بالأسر التي يقل دخلها . ومع ذلك ، وبينما تتوافق هذه النتيجة مع دراسات أخرى في المملكة المتحدة (مثل باورز وآخرون، 2005) ، فقد وُجد العكس أيضًا في الولايات المتحدة (ينظر تسلوني وآخرون، 2004). وكما يشير تسلوني (2006)، فإن أحد التفسيرات هو أن الأسر الثرية التي تعيش في أحياء فقيرة ستكون أكثر عرضة لخطر الوقوع ضحية - وهذا أمر غير شائع في الولايات المتحدة - حيث أن الفصل السكني على أساس الدخل أعلى في الولايات المتحدة مقارنةً بأوروبا.

تتعلق تقديرات أخرى لجاذبية الهدف ، والتي نُظر فيها في دراسات سابقة أُجريت في بيئات أوروبية و أمريكية ، بملكية السلع القيّمة . يشير ماير وميثي (1993) إلى أن المجرمين نادرًا ما يعرفون دخل أسرة

الشخص المستهدف المحتمل . بدلًا من ذلك ، يُقدّرون هذا الدخل من خلال السلع القيّمة التي يُحتمل أن تمتلكها الأسرة ، أو يُمكن مُلاحظة امتلاكها . على سبيل المثال ، عدت نسبة ملكية المنازل المرتفعة في الحي (بيرناسكو ولويكس، 2003) وامتلاك السيارات (تسلوني، 2006) مقاييس لجاذبية الشخص المستهدف ، ووُجد أنها ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بخطر السرقة . مهما كانت طريقة قياسها ، يهدف عنصر جاذبية الهدف إلى تقدير مستوى ثراء مستهدفين معينين .

ومن الناحية المثالية ، يُستخدم دخل الأسرة أو قيمة المسكن لتقدير هذا المفهوم . ومع ذلك ، لا تتوفر معلومات بشأن هذا في الدراسة الحالية . لذلك ، يُستخدم مؤشران آخران لجاذبية الهدف - نوع المسكن (سواءً كان مسكنًا للسيارات أم لا) والمواد المستخدمة في بناء المسكن (مبنيًا بالأسمنت أم لا). عادةً ما تكون تكلفة بناء وصيانة وتأجير المساكن المخصصة للسيارات أعلى . ويُفترض أن هذا النوع من المساكن سيؤوي السكان الأثرياء الذين يمتلكون عادةً سلعًا أكثر قيمة . على سبيل المثال ، يحتوي هذا النوع من المساكن على موقف سيارات خاص ، وهو أمر ضروري لمعظم مالكي السيارات في نيجيريا .

على عكس المدن الأوروبية ، على سبيل المثال ، حيث يُعد ركن السيارات على جانب الطريق أثناء الليل أمرًا شائعًا (وآمنًا نسبيًا) ، يحتاج مالكو السيارات في نيجيريا عادةً إلى موقف سيارات آمن للحد من خطر الوقوع ضحايا لجرائم السيارات . يُفترض أن من يعيشون في منازل السيارات يمتلكون سيارة ، مما يدل على مستوى الثراء . وبالنسبة لنوع مواد البناء كتقدير للثراء ، يُعد الأسمنت مادة البناء القياسية في نيجيريا . وكما هو مذكور في الفصل الخامس ، فإن استخدام مواد أخرى مثل الطين مسألة وسيلة لا خيار. لذلك ، يُفترض هنا أن سكان العقارات المبنية باستخدام الأسمنت، مقارنةً بغيرها ، سيمتلكون ممتلكات أكثر قيمة ، مما يجذب المزيد من مرتكبي جرائم الممتلكات.

الفرضية 3: ترتبط جاذبية الهدف ارتباطًا إيجابيًا بخطر الوقوع ضحية.

الوصاية

تؤثر الوصاية بشكل مباشر على الحماية الممنوحة للهدف المحتمل من المجرمين المتحمسين . وكما افترضت نظرية النشاط الروتيني (كوهين وفيلسون، 1979) ، فإن غياب وصي مؤهل يُسهّل اللقاء بين الجاني المتحمّس والهدف المحتمل . ويُطبّق مفهوم الوصاية في الأدبيات باستخدام بُعدين رئيسيين (ماير 244 وميثي، 1993؛ تسلوني وآخرون، 2004) . أولًا، الوصاية الاجتماعية في شكل مراقبة طبيعية - وتنشأ عن وجود أشخاص مستعدين للتدخل لمنع الجريمة . ثانيًا، الوصاية الجسدية تشير إلى أي شكل من أشكال الأجهزة أو التدابير الأمنية القادرة على منع الجريمة (مثل جهاز إنذار السرقة).

يُفترض أن تُغيّر الوصاية هيكل الفرص الإجرامية . ويُفترض أن المجرمين المُحفّزين سيتجنبون الأهداف التي تتمتع بحراسة جيدة ، مثل أولئك الخاضعين للمراقبة (ماغواير وبينيت، 1982؛ بينيت ورايت، 1984) أو تلك التي تتمتع بتدابير أمنية كافية (كروموبل وآخرون، 1991). وقد اختبرت دراسات سابقة هذه الفرضية باستخدام تقديرات مختلفة للوصاية ، وكثيرًا ما وجد المعنيون بالسطو على المنازل أن هناك ارتباطًا سلبيًا بين بعض أشكال الوصاية وخطر الوقوع ضحية (ينظر على سبيل المثال: ميث وماير، 1990؛ تسلوني وآخرون، 2004؛ ويلكوكس وآخرون، 2007؛ رينالد، 2009)، على الرغم من أن دراسات أخرى وجدت عكس ذلك (ينظر على سبيل المثال: تسلوني وفاريل، 2002).

تشمل تقديرات الوصاية الاجتماعية ، التي وُجد أنها تُقلل من خطر الوقوع ضحيةً للسرقة في الأدبيات الأوروبية و الأمريكية، الاتي : تركيبة الأسرة ، مثل عدد البالغين الذين يعيشون في مسكن (Miethe and Meier, 1990; Osborn and Tseloni, 1998; Tseloni 245 et al., 2004) ، ونسبة أفراد الأسرة العاملين بدوام كامل أو المتعلمين (Miethe et al. 1987) ، وفترات عدم الإشغال الطويلة (Hough, 1984; Garofalo and Clarke, 1992). وُجد أن تدابير الوصاية الجسدية ، مثل وجود كلب في المنزل أو جهاز إنذار ضد السرقة ، تُقلل من خطر الوقوع ضحيةً في غالبية الدراسات (Cromwell et al., 1991; Garofalo and Clarke, 1992; Cromwell et al., 1999). في مراجعةٍ لتصورات اللصوص في الولايات المتحدة ، خلص كروميل وآخرون (1991) إلى أن خطر الوقوع ضحيةً ينخفض عند تطبيق تدابير أمنية (الوصاية الجسدية) . على سبيل المثال ، اتفق اللصوص على أنهم ، في جميع الأحوال ، سيفضلون الأماكن التي لا تحتوي على أجهزة إنذار ضد السرقة أو التي توجد بها كلاب - في الواقع ، إحدى القواعد العامة هي "تجنب المنزل الذي يوجد فيه كلب - أي كلب" (ص 294).

ومع ذلك ، من المهم أيضًا ملاحظة أنه في دراسةٍ أحدث ، وجد تسلوني وآخرون (2004) أن الأسر التي لديها تدابير أمنية "تعاني من عمليات سطو أكثر من تلك التي لا تحتوي عليها" (ص 85)، على الرغم من أنهم أصدروا تحذيرًا بأن هذه النتيجة لا تُشكك في فعالية أجهزة الأمن - ربما يكون ذلك مؤشرًا على أن التدابير الأمنية قد وُضعت استجابةً لحادث سطو . يُعد التقليل من تأثير التدابير الأمنية أمرًا شائعًا في البحث الجنائي عندما لا يتم أخذ فترة التدخل في الحسبان (سواء كان الإجراء الأمني تحسبًا لوقوع جريمة أو استجابةً لها)، وهو شكل من أشكال التحيز يُعرف في الأدبيات باسم مشكلة الذاتية (ناجين، 1998).

بغض النظر عن كيفية قياس الوصاية ، فإن الافتراض الأساسي هو أن المساكن الأكثر حراسة أو حماية ستكون أقل عرضة للوقوع ضحية للجرائم . في هذه الدراسة الحالية ، استُخدمت خمسة متغيرات منفصلة لتقدير الوصاية الاجتماعية والجسدية . تُقاس الوصاية الاجتماعية بمعدل الإناث العاملات بدوام كامل ، ونظرة السكان إلى ما إذا كان الجار سيتصرف نيابةً عنهم . متغيرات الوصاية الجسدية التي تم أخذها في الحسبان هنا هي ما إذا كان المسكن يحتوي على حارس خاص ، وقضبان أمنية ، وكلب . تُناقش الآلية التي يُعتقد أن هذه المتغيرات تعمل بها أدناه .

يُفترض أن الأسر التي تضم عددًا أكبر من الإناث العاملات بدوام كامل ستكون أكثر عرضة للوقوع ضحية للجرائم . إن دور الإناث في الأسرة النموذجية ، وخاصة في الجزء الشمالي من نيجيريا (حيث تقع منطقة الدراسة) ، هو ما يُطلق عليه البعض اسم "ربات البيوت بدوام كامل" . نادرًا ما تعمل النساء بدوام كامل - فالتقاليد تقضي بأن يتحمل الرجال المسؤولية الكاملة عن العمل وإعالة جميع أفراد الأسرة ، بينما تبقى النساء في المنزل للقيام بالمسؤوليات المنزلية . على الرغم من أن الموقف تجاه عمل الإناث يتغير تدريجيًا في جميع أنحاء نيجيريا (فقد تغيرت نسبة الإناث في القوى العاملة من 34% عام 1990 إلى حوالي 43% عام 2014) ، إلا أن البيانات التي جُمعت خلال مسح الأسر وضحايا الجريمة تشير إلى أن هذا ما يزال هو السائد إلى حد كبير في كادونا.

وكما ورد في الفصل الثالث ، فإن حوالي 58.71% من الأسر لا تضم أي فرد بالغ يعمل بدوام كامل (ينظر الجدول 3.20) مقارنة بنسبة 3.68% فقط في حالة الذكور (ينظر الجدول 3.19). بالإضافة إلى ذلك ، حتى لو كانت المرأة عاطلة عن العمل ، نادرًا ما تتواصل اجتماعيًا مع الأصدقاء خارج المنزل . في المقابل ، يقضي الرجال معظم وقتهم خارج المنزل حتى لو كانوا عاطلين عن العمل (مثلاً، في التواصل الاجتماعي

مع الأصدقاء). لذلك، يُتوقع أن تتمتع الأسر التي لا تضم إناثًا يعملن بدوام كامل بوصاية اجتماعية إضافية مقارنةً بالأسر التي لديها .

والافتراض الآخر المتعلق بالوصاية الاجتماعية هو أن الجيران مصدرٌ للمراقبة الطبيعية . فإذا كانوا على استعداد للتصرف نيابةً عن الآخرين عند ملاحظة أنشطة مشبوهة (أي أن يصبحوا وصيين اجتماعيين) ، فمن المتوقع أن يقلل هذا الإجراء من خطر التعرض للوقوع ضحية . وفيما يتعلق بالوصاية الجسدية ، يُعد وجود حارس أمن في العقار شكلاً مباشرًا من أشكال الوصاية . في نيجيريا ، يقوم أولئك الذين يستطيعون تحمل تكلفة توظيف حراس أمن خاصين لتأمين ممتلكاتهم بذلك . ومن المتوقع أن يكون لهذه المساكن خطر أقل للوقوع ضحية . كما يُفترض أن العقارات المزودة بقضبان أمنية (عنصر تقوية الهدف)، مقارنةً بالعقارات غير المزودة بها ، أقل عرضة للوقوع ضحية . عادةً ما تكون قضبان الأمان عبارة عن حديد حاد ، أو أسلاك شائكة ، أو زجاجات مكسورة تُوضع أعلى السياج لمنع اللصوص من الاقتحام . لذلك، لا يُتوقع أن يعيق هذا النوع من الوصاية عملية سرقة المنازل ، بمعنى أن الجريمة لا تتطلب استخدام القوة للدخول .

فيما يتعلق بوجود كلب كحارس فعلي ، فعلى عكس أوروبا وأمريكا حيث عادةً ما يحتفظ الناس بكلاب "ودية" في منازلهم كحيوانات أليفة ، يميل الناس في نيجيريا إلى اقتناء كلاب "عدوانية وخطيرة" لمنع المجرمين المحتملين من اقتحام ممتلكاتهم (أوكونكو، ٢٠١٤). عادةً ما تُطلق هذه الكلاب إنذارًا ، أو ربما تُهاجم أي دخيل (شخص غريب) يحاول دخول العقار. ويُفترض هنا أن الكلاب تُوفر حراسة مباشرة في المساكن .

الفرضية الرابعة: وجود ولي أمر في مسكن مرتبط ارتباطًا سلبيًا بخطر التعرض للعنف

قياس المتغيرات

المتغير التابع

المتغير التابع هو مقياس ثنائي لتجربة التعرض للعنف (نعم = 1، لا = 0) طُرح خلال مسح الأسر والتعرض للعنف (ينظر الفصل 3). كان السؤال المطروح تحديدًا : هل وقعت أي من الحوادث الاتية داخل ممتلكاتك خلال العام الماضي ؟ استُخدمت الإجابة المتعلقة بنوعين من الجرائم ، هما الاعتداء بالضرب والسرقة المنزلية ، في التحليلات الاتية .

المتغيرات المستقلة

جميع المتغيرات المستقلة المستخدمة مُرتبة وفقًا للمفاهيم النظرية الأربعة الموضحة أعلاه . وحيثما أمكن ، تُؤخذ المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة التي أُجريت في المدن الأوروبية والأمريكية في الحسبان هنا.

1. القرب من الجريمة: الافتراض هنا هو أن المجرمين المتحمسين سيصبحون أكثر وعيًا بفرص الجريمة الأقرب إلى مكان إقامتهم أو ممارسة أنشطتهم اليومية ، وبالتالي ، ستكون هذه الأماكن أكثر عرضة للجريمة . في الدراسة الحالية ، يُقاس القرب من مناطق الجريمة باستخدام متغيرين منفصلين ، هما :

أ) معدل المخالفات: لحساب هذا المتغير، أُنشئت منطقة عازلة نصف قطرها 500 متر حول كل مسكن سكني في العينة ، كما هو موضح في الشكل 6.1. تتيح هذه المسافة الحدية الحصول على نقاط بيانات كافية للتحليل ، وقد استُخدمت في دراسات سابقة (مثل: Block and Bernasco، 2009). لكل مسكن ، تم حساب عدد

الأسر التي شملتها العينة (والجرائم المذكورة في مسح الضحايا) داخل المنطقة العازلة . ثم تم حساب معدل الجرائم (الضرب والجرح والسرقة المنزلية، التي تُعامل بشكل منفصل) حول كل مسكن (ضمن نطاق 500 متر) على النحو الاتي :

ب) إدراك الأمان: استُمد هذا المتغير من سؤال طُرح خلال مسح الأسر وضحايا الجريمة ، والذي تناول إدراك المشاركين للأمان . وتحديدًا ، سُئل المشاركون : ما مدى شعورك بالأمان في هذا الشارع ؟ تراوحت الإجابات بين 1 ("آمن للغاية") و5 ("غير آمن إطلاقًا") .

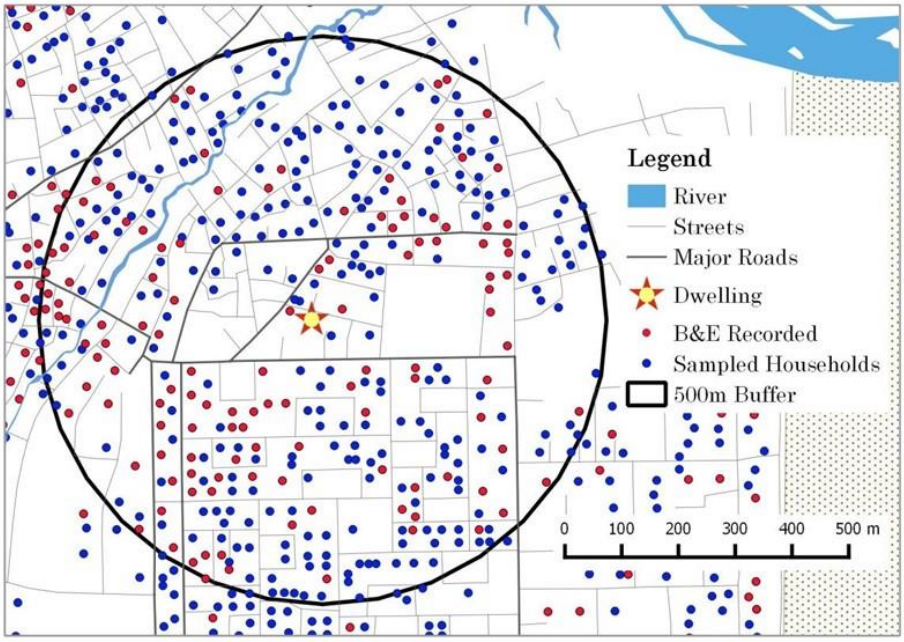

Figure 6.1: Households within 500m Buffer

2 .التعرض للجريمة: يُفترض هنا أن المساكن التي يسهل على المجرمين الوصول إليها ستكون أكثر عرضة لخطر التعرض للجريمة . وقد أُخذت في الحسبان أربعة مقاييس للتعرض للجريمة في هذه الدراسة. وهي:

أ) المسافة من طريق رئيسي: لحساب هذا المتغير، تم حساب المسافة بين كل عقار وأقرب طريق رئيسي باستخدام أداة Hub Distance ضمن البرنامج الإضافي MMGIS في QGIS 2.12. تحسب الأداة المسافة الإهليلجية بين كل نقطة انطلاق (مسكن سكني) وأقرب وجهة (طريق رئيسي) .

ب) الإضاءة الخارجية: يُستخرج هذا المتغير من تمرين مؤشر الإضاءة الخارجية ، ويُقاس باستخدام مقياس ثنائي - سواء كانت الإضاءة الخارجية مثبتة في العقار (درجة 1) أم لا (درجة 0) .

ج) العيش في العنوان نفسه : يُستخرج هذا المتغير من مسح الأسر وضحايا الجريمة ، ويُقاس باستخدام مقياس ثنائي ، حيث تُعطى الإقامة المستقرة (العيش في العنوان نفسه لأكثر من خمس سنوات) قيمة 1، بينما تُعطى قيمة 0 للآخرين.

د) عدد الأسر: يُستخرج هذا المتغير من مسح الأسر وضحايا الجريمة . تراوح عدد الأسر في المسكن من 0 إلى 6 أسر.

3. جاذبية الهدف: اعتمد في الدراسة الحالية مقياسان لجاذبية الهدف ، يُمثل كل منهما مؤشرًا على الثراء. يُفترض أن المساكن الفاخرة تجذب المزيد من مرتكبي جرائم الممتلكات نظرًا للمكافآت المتزايدة التي يُتوقع أن تُقدمها . يُستمد هذان المتغيران من البيانات التي جُمعت خلال عملية تقييم الأثرياء . وهما :

أ) سكن فيه سيارات: يُقاس هذا باستخدام مقياس ثنائي ، حيث تُعطى المنازل في السيارات قيمة 1، بينما تُعطى الأخرى قيمة 0.

ب) مواد البناء: يُقاس هذا المتغير باستخدام مقياس ثنائي ، حيث تُعطى العقارات المبنية بالإسمنت قيمة 1، بينما تُعطى الأخرى قيمة 0.

.4الوصاية: تُستخدم خمسة متغيرات منفصلة كمقاييس للوصاية - اثنان (أ و ب) مقياسان للوصاية الاجتماعية، بينما ثلاثة (ج، د، هـ) مقياسان للوصاية الجسدية. تُستمد المتغيرات التي تقيس الوصاية الاجتماعية من مسح الأسر وضحايا الجريمة ، بينما تُستمد المتغيرات الأخرى من تمرين مؤشر الدخل الأساسي :

أ) معدل توظيف الإناث: يُحسب هذا المتغير كنسبة مئوية من الإناث البالغات المقيمات في كل أسرة واللواتي يعملن بدوام كامل.

ب) تصرفات الجيران: لقياس ذلك ، طُرح سؤال خلال مسح ضحايا الجريمة والأسر حول ما إذا كان المستجيبون يوافقون (أو لا يوافقون) على العبارة الاتية : يمكن الاعتماد على سكان هذا الشارع للتصرف عندما يتصرف شخص ما بشكل مثير للريبة . رُمّزت الإجابات بتعيين قيمة من 1 (موافق بشدة) إلى 5 (غير موافق بشدة).

ج) حارس الأمن: يُقاس هذا النوع من الوصاية باستخدام مقياس ثنائي - ما إذا كان العقار يحتوي على حارس أمن (نعم = 1) أم لا (لا = 0 .)

د) معايير الأمان: يُقاس هذا المتغير أيضًا باستخدام مقياس ثنائي ، حيث يُعطى 1 (و0) للعقارات التي تحتوي على معايير أمان (وبدونها).

هـ) الكلب: يُقاس هذا المتغير أيضًا باستخدام مقياس ثنائي - المساكن التي تحتوي على كلاب (مُعيّنة 1) والتي لا تحتوي على كلاب (مُعيّنة 0).

النتائج

يُظهر الجدول ٦,١ إحصاءات وصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة . ويُظهر أن ليس كل الأسر أفادت بوقوعها ضحية للسرقة المنزلية (٣٢,٨٪) ، بل إن عددًا أقل أفاد بوقوعها ضحية للضرب والجرح (١٥,٦٪) . لاختبار الفرضيات المذكورة ، استُخدم نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي (BLR) لكل نوع من أنواع الجرائم . يُعد استخدام هذا النهج في النمذجة ، كما أقرّ بريت ووايزبورد (2010)، شائعًا جدًا في الأبحاث الإجرامية حيث يكون متغير النتيجة ثنائي التفرع (أي نتيجتان متوقعتان - على سبيل المثال : نعم / لا، جريمة / لا جريمة ، اعتقال / عدم اعتقال). أُجريت جميع التحليلات باستخدام برنامج SPSS الإحصائي الإصدار 22.

يُعبَّر عن معاملات الانحدار كنسب احتمالات تُستخدم لتفسير النتيجة . يُعد استخدام نسب الاحتمالات للتفسير أمرًا بسيطًا . في هذه الدراسة الحالية ، تشير نسب الاحتمالات الأكبر (الأقل من) 1 إلى أن زيادة وحدة واحدة في المتغير المستقل تزيد (تنقص) من خطر التعرض للضحية . تشير القيمة 1 إلى أن المتغير المستقل ليس له تأثير في النموذج . المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية ستكون لها قيمة $p \leq 0.05$. أحد الافتراضات الرئيسية لنموذج الانحدار اللوجستي هو أن جميع متغيرات التنبؤ مستقلة عن بعضها البعض ،

مما يعني أن التعدد الخطي ليس مشكلة (مينارد، 2002). لاختبار عدم صحة هذا الافتراض ، تم حساب عوامل التضخم (VIF) لكل متغير لاختبار ما إذا كان التعدد الخطي يمثل مشكلة . كانت قيم عوامل التضخم لجميع المتغيرات الثلاثة عشر المضمنة في النماذج أقل من 2 - تراوحت بين 1.034 و1.302 (ينظر الجدول 6.2). يشير هذا إلى أن المتغيرات مستقلة بدرجة كبيرة (ينظر الفصل 5 لمناقشة مفصلة حول عوامل التضخم). يعرض الجدول 6.2 نسب الأرجحية من نماذج BLR، والتي تشير إلى تأثير كل متغير مستقل في النماذج.

Table 6.1: Descriptive statistics for the dependent and independent variables – related to households

Variables	Min	Max	Mean	Std Dev.
Dependent Variables				
Breaking and entering	0	1	0.156	0.363
Domestic Theft	0	1	0.328	0.470
Proximity to crime				
Rate of B&E	0	108	29.83	16.92
Rate of domestic theft	8.7	213	85.81	29.86
Perception of safety	1	5	2.04	0.816
Exposure to crime				
Distance from major road (m)	0	420	120.46	89.17
External light	0	1	0.481	0.500
Living at address	0	1	0.692	0.462
Number of families	0	6	1.69	1.467
Target attractiveness				
Drive–in dwelling	0	1	0.529	0.500
Construction material	0	1	0.901	0.300
Guardianship				
Female employment rate	0	100	20.51	30.47
Neighbours action	1	5	1.817	0.704
Security Guard	0	1	0.069	0.255
Burglary–proof	0	1	0.231	0.421
Dogs	0	1	0.019	0.137

Table 6.2: Odds ratios from Binary Logistic Regression models of domestic theft and breaking & entering

Variables	Domestic Theft	Breaking & Entering	VIF
Constant	0.025***	0.019***	
Proximity to crime			
Rate of Crime	1.011***	1.028***	1.104
Perception of safety	1.420***	1.262***	1.104
Exposure to crime			
Distance from major road	0.999*	0.998*	1.053
External light	1.198*	1.284*	1.119
Time living at address	1.427***	1.355*	1.044
Number of families	1.130***	1.094**	1.068
Target attractiveness			
Drive–in dwelling	$0.981^{0.835}$	1.388**	1.302
Construction material	1.464*	$0.904^{0.575}$	1.138
Guardianship			
Female employment rate	$1.001^{0.449}$	1.004*	1.034
Neighbours action	1.357***	1.280**	1.097
Security guard	$0.779^{0.176}$	$0.819^{0.413}$	1.111
Security bars	$0.905^{0.359}$	0.717*	1.180
Dogs	1.897*	$0.480^{0.065}$	1.035

*Notes: * p < 0.05, ** p< 0.01, *** p< 0.001 (all other p–values shown as exact values)*

السرقة المنزلية

في حالة السرقة المنزلية (التي لا تتضمن اقتحامًا للممتلكات) ، كانت جميع المعاملات (من أصل ثلاثة عشر) في الاتجاه المتوقع ، باستثناء اثنين منها ، و وُجد أن تسعة منها ذات دلالة إحصائية . وبالنظر

إلى تأثير كل مكون نظري (هيكلي) من النموذج ، فإن المعاملات التي تقيس القرب والتعرض للجريمة جميعها في الاتجاه المتوقع وذات دلالة إحصائية (القيمة الاحتمالية = <0.05). في المقابل ، كان اتجاه (ودلالة) معاملات مكوني الاختيار، جاذبية الهدف والوصاية ، مختلطًا . كان أحد مقاييس جاذبية الهدف في الاتجاه الصحيح (وذو دلالة إحصائية) ، بينما لم يكن الآخر كذلك (وغير ذي دلالة إحصائية) .

كانت أربعة من المتغيرات الخمسة التي تقيس مكونات مختلفة من الوصاية في الاتجاه الصحيح ، ومن بينها ، كان واحد فقط ذا دلالة إحصائية . بالنظر إلى تأثير المكونات الهيكلية ، فيما يتعلق بتدابير القرب من الجريمة ، فإن معدل التعرض للجريمة بالقرب من المسكن يزيد من خطر التعرض للجريمة المقدر بنحو 1.1% . وتؤدي زيادة الشعور بالأمان بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة خطر التعرض للجريمة المقدر بنحو 50% . وفيما يتعلق بمكونات التعرض للجريمة ، مع تساوي جميع العوامل الأخرى ، يزداد خطر التعرض للجريمة المقدر بنسبة 0.1% للمساكن القريبة من طريق رئيسي ، بينما يزداد بنسبة 21% إذا كان المسكن مزودًا بإضاءة خارجية . ويزداد الخطر المقدر بنسبة 37% للسكان الذين يعيشون في العنوان نفسه لأكثر من خمس سنوات ، وبنسبة 14% مع زيادة عدد العائلات التي تعيش في العنوان نفسه.

وبجمعهما ، فإن المكون الهيكلي ، القرب والتعرض للجريمة ، يزيدان من خطر التعرض للجريمة بسبب السرقة المنزلية . بالانتقال إلى مكونات الاختيار، وفيما يتعلق بتأثير جاذبية الهدف ، يزيد معامل متغير البناء بالإسمنت من خطر التعرض للعنف بنسبة 46% ، بينما لم يكن لمعامل السيارة داخل السكن أي تأثير يُذكر. ولم يكن لثلاثة من أصل خمسة متغيرات مُدرجة في النموذج لقياس تأثير الوصاية أي علاقة تُذكر بخطر التعرض للعنف ، بينما يُقدم المتغيران الآخران دعمًا متباينًا للفرضية المُختبرة . ارتبط المتغير الذي يقيس استعداد الجيران للتصرف في حال ملاحظتهم أي فعل مشبوه حول مسكنهم بارتفاع مُقدر لخطر التعرض للعنف (36%). وعلى عكس المتوقع ، ارتبط الاحتفاظ بكلب في مسكن بزيادة مُقدرة لخطر التعرض للعنف بنحو 90%.

<u>الاقتحام والدخول</u>

بالنظر إلى تأثير كل مكون نظري من مكونات النموذج ، فإن اتجاه جميع المعاملات المتعلقة بالمكونات الهيكلية ، ومقاييس القرب والتعرض للجريمة ، يتوافق مع التوقعات وله دلالة إحصائية . فيما يتعلق بمكونات الاختيار، فإن اتجاه معامل أحد المتغيرات المتعلقة بجاذبية الهدف يتوافق مع التوقعات وله دلالة إحصائية ، بينما يكون الآخر غير متسق وغير ذي دلالة إحصائية . أما نتائج النموذج لمكون الوصاية فهي أكثر اتساقًا - حيث يتوافق اتجاه جميع المعاملات الخمسة مع التوقعات ، وثلاثة معاملات لها دلالة إحصائية ، ومعامل واحد فقط غير ذي دلالة إحصائية (القيمة الاحتمالية = 0.065). ولم يقترب معامل واحد فقط من الدلالة الإحصائية

بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بقرب مكان الجريمة ، يزيد معدل الجريمة بالقرب من المسكن من خطر التعرض للجريمة بنسبة 3% فقط . ويزيد الشعور بالأمان من خطر التعرض للجريمة بنسبة 26% . وفيما يتعلق بمكون التعرض للجريمة ، فإن البعد عن طريق رئيسي يزيد من خطر التعرض للجريمة بنسبة 0.2% فقط . ويزيد وجود إضاءة خارجية في المسكن من خطر التعرض للجريمة بنسبة 28% ، ويزيد العيش في العنوان نفسه لأكثر من خمس سنوات من خطر التعرض للجريمة بنسبة 36% . ويزيد العيش المشترك (أكثر من عائلة تعيش في نفس المنزل) من خطر التعرض للجريمة بنسبة 9.% وبغض النظر عن طريقة القياس ، فقد ارتبط كل من المكونين الهيكليين ، وهما القرب والتعرض للجريمة ، بزيادة في خطر التعرض للجريمة.

فيما يتعلق بمقاييس جاذبية الهدف ، يزداد الخطر المُقدّر للحوادث المرورية بنسبة 39% لدى من يعيشون في عقارات مفتوحة للسيارات ، ولكن لم يُعثر على أي ارتباط ذي دلالة إحصائية بين العيش في عقار مبني من الأسمنت وخطر التعرض للتنمر . وبالنظر إلى آثار إجراءات الوصاية ، فإن العيش في منزل يضم عددًا أكبر من النساء في القوى العاملة يزيد من الخطر المُقدّر للحوادث المرورية بنسبة 4% ، ويزيد من الخطر بنسبة 28% إذا كان من غير المرجح أن يتصرف الجيران إذا لاحظوا أنشطة مشبوهة حول المنزل . وبالمقارنة مع المنازل التي لا تحتوي على حواجز أمنية ، وُجد أن خطر الحوادث المرورية أقل بنسبة 27% لدى المنازل التي تحتوي على حواجز أمنية . وعلى الرغم من عدم أهميته النسبية (قيمة الاحتمالية = 0.065) ، إلا أن الاحتفاظ بكلب في المنزل ارتبط بانخفاض في الخطر المُقدّر للحوادث المرورية بنسبة 52% ، في حين لم تُعثر على أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود حارس أمن في العقار وخطر الحوادث المرورية.

مناقشة

في هذا الفصل ، تُطبّق نماذج BLR لتقدير خطر الوقوع ضحيةً لجريمتين تتعلقان بالممتلكات في مدينة كادونا . تستند الفرضيات التي اختُبرت إلى الافتراضات النظرية لنظريات الفرصة . وعلى وجه التحديد ، يُستخدَم إطار نهج الاختيار الهيكلي (ينظرMiethe and Meier :، ١٩٩٠) . ومع ذلك ، يعتمد تطوير نظريات الفرصة بشكل كبير على تجارب المدن في العالم المتقدم (وخاصةً تلك الموجودة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) . ولكن ، كما هو موضح في جميع أنحاء هذه الاطروحة ، تختلف البيئات الاجتماعية والمادية للمدن في نيجيريا ، وربما في دول نامية أخرى ، اختلافًا كبيرًا عن تلك الموجودة في العالم المتقدم . وبالتالي، يبقى السؤال مطروحًا حول ما إذا كانت النتائج نفسها ستنطبق في مثل هذه البيئات . علاوة على ذلك ، ونظرًا للاختلافات السياقية ، من الضروري دراسة الظروف المحلية بعناية لفهم الطرق التي تتجلى بها فرص الجريمة في هذه البيئات . يتناول هذا القسم هذه المعطيات ، وكيفية معالجتها ، وما تعنيه النتائج المعروضة هنا بالنسبة للأدبيات الأوسع نطاقًا والتقاليد الإجرامية .

وإذا نظرنا إلى الظروف المحلية أولًا ، والمتعلقة بالعوامل التي تؤثر على خطر الوقوع ضحية ، فمن المهم ملاحظة أن بعض المتغيرات المستقلة ستقيس جوانب مختلفة من هيكل فرص الجريمة في سياقات مختلفة . على سبيل المثال ، يُفترض (وغالبًا ما يوجد) في الدراسات السابقة التي أُجريت في بيئات أوروبية وأمريكية أن تركيب إضاءة خارجية في المسكن يُعد إجراءً أمنيًا يُتوقع أن يقلل من خطر الوقوع ضحية (كروموبل وآخرون، 1991؛ جاروفالو وكلارك، 1992؛ كروموبل وآخرون، 1999) . ومع ذلك ، وكما نوقش في هذا الفصل ، تشير الأدلة القصصية (ينظر أعلاه) إلى أن السكان يعتقدون أن الإضاءة الخارجية العملية قد تجذب انتباه المجرمين المحتملين ، بدلًا من ردعهم . وعلى هذا النحو، في سياق نيجيريا ، يُفترض أن هذا المتغير يقيس التعرض للجريمة.

وبالمثل ، غالبًا ما يُفترض أن عدد العائلات (عدد البالغين الأكبر) في المسكن يُوفر وصاية اجتماعية . ومع ذلك ، فقد وُجد عكس ذلك حتى في الأدبيات الأوروبية والأمريكية(مثلTseloni ، 2006) في سياق نيجيريا ، أحد الاحتمالات هو أن زوار هذه المساكن المشتركة ، والذين يُفترض أن يكون بعضهم من المجرمين بدوافع ، سيدركون الفرص المتاحة ، وربما ينتهزونها . علاوة على ذلك ، وكما نوقش أعلاه ، وعلى عكس العديد من البلدان الأخرى ، يسمح التقليد في نيجيريا للجيران بدخول منازل بعضهم البعض دون إذن أو اعتراض . ونتيجة لذلك، يُفترض في نيجيريا ، مقارنةً بالعديد من البلدان الأخرى ، أن المجرمين المحتملين

قد يكونون أكثر عرضة لإدراك فرص الجريمة ، وأن تتاح لهم فرصة أكبر لاستغلالها (دون اعتراض). قد تُفسر آلية مماثلة أيضًا الارتباط بين الاستقرار السكني على مستوى الأسرة وخطر الجريمة . أي أنه كلما طالت مدة عيش الناس في منطقة ما ، زاد احتمال وصول المزيد منهم إلى منازلهم ، وبالتالي - مع تساوي جميع العوامل الأخرى - سيتعرض منزلهم لخطر الوقوع ضحية.

بالانتقال إلى النتائج المعروضة في هذا الفصل ، فيما يتعلق بخطر الوقوع ضحية ، فإن المتغيرات التي تقيس المكونات الهيكلية لنموذجي السرقة المنزلية والسرقات والعنف المنزلي ، وهي القرب والتعرض للجريمة ، كانت متوافقة مع التوقعات وذات دلالة إحصائية . أي أن القرب والتعرض للجريمة وُجد أنهما مرتبطان ارتباطًا إيجابيًا بخطر الوقوع ضحية . في المقابل ، كانت النتائج المتعلقة بتأثير مكونات الاختيار، وهما جاذبية الهدف والوصاية ، متباينة . على سبيل المثال ، تُظهر جاذبية الهدف ، المقاسة على أنها مساكن فيها السيارات ، تأثيرًا قويًا لنموذج السرقة المنزلية والعنف المنزلي (وأيضًا ذات دلالة إحصائية)، ولكنها تتناقض مع توقعات نموذج السرقة المنزلية (وليس لها دلالة إحصائية).

ومن المثير للاهتمام أن العكس هو الصحيح عند قياسه كمسكن مبني بالإسمنت - يُظهر تأثيرًا قويًا (وذو دلالة إحصائية) لنموذج السرقة المنزلية ، ولكنه يتناقض مع التوقعات (وليس ذات دلالة إحصائية) لنموذج السرقة والسطو . أحد التفسيرات المحتملة هو أن تقدير مساكن فيها السيارات يُعد مؤشرًا أفضل على الثراء . وللتوضيح ، ليست كل المساكن المبنية من الإسمنت مساكن فيها سيارات ، ولكن جميع المساكن التي فيها السيارات مبنية بالإسمنت (ومن المتوقع أيضًا أن تحتوي على سيارة).

ينطوي نوعا الجريمة على مهام مختلفة ، حيث تتطلب السرقة المنزلية جهدًا أقل وتتطلب فتح المنزل بطريقة ما ، بينما تتطلب السرقة والسطو دخول الجاني بالقوة إلى المنزل . وبالتالي ، بافتراض أن منزلين متساويين باستثناء البناء ، فإذا تُرك كلاهما مفتوحًا ، فقد تُشجع مواد البناء على السرقة من خلال الإشارة إلى الثراء . ومن المرجح أن تثبط هذه الإجراءات عمليات التفتيش والاقتحام في الأماكن التي يكون فيها المنزل مؤمنًا ، نظرًا لأن اقتحام المنزل من المرجح أن يكون أكثر صعوبة - وهي فكرة تتفق مع منظور الاختيار العقلاني (كلارك وكورنيش، 1985).

باستثناء متغير استعداد الجيران للتصرف ، كانت النتائج المتعلقة بمكونات الوصاية لكل من جرائم السرقة المنزلية وجرائم السرقة والسطو متباينة - إذ لا تدعم جميع المتغيرات افتراضات نظريات الفرصة . على سبيل المثال ، لم يكن لوجود حارس أمن تأثير يُذكر على أيٍّ من نوعي الجريمة . وهذا أمرٌ مثير للدهشة ، لا سيما فيما يتعلق بجرائم السرقة والسطو التي تتطلب من الجناة اقتحام المنزل . ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن حوالي 83% من مرتكبي الجرائم الأحداث في لاغوس ، نيجيريا (إيبي، 1989) هم من خدم المنازل . وخادم المنزل هو من يُوظف للعيش داخل منزل لتقديم المساعدة المنزلية (مثل القيام ببعض المهمات ، والتنظيف ، والبستنة ، وما إلى ذلك). وهذا أمر شائع في جميع أنحاء نيجيريا . لذلك ، من الممكن أن يكون معظم الجناة من أهل الداخل - أشخاص معروفون للحراس (مثل خدم المنازل والجيران، إلخ)، والذين لا يثير وجودهم أي شكوك ، مما يعني أن أفعالهم ستمر دون أن تُلاحظ.

وُجد أن معدل توظيف الإناث لا يرتبط بخطر السرقة المنزلية ، ولكنه مرتبط بخطر جرائم السرقة بالضرب والجرح . مرة أخرى ، يمكن لطبيعة نوعي الجرائم أن تُفسر هذا الاختلاف . لا تتطلب السرقة المنزلية من الجاني اقتحام منزل – لذا ، فإن وجود شخص في المنزل يزيد من احتمالية فتح الأبواب . في الواقع ، يمكن القول إن هذا يُسهل السرقة المنزلية ، بمعنى أنه عندما يكون شخص ما في المنزل ، سيظل المنزل مفتوحًا حتى وقت متأخر من المساء (كما هو موضح في الفصل 3). في حالة السرقة بالضرب والجرح

، التي لا تتطلب فتح الأبواب أو نقاط الدخول الأخرى ، عندما تكون الإناث بعيدًا عن المنزل ، من المرجح أن تكون الوصاية أقل . ليس من المستغرب أن تُقلل الحواجز الأمنية من خطر جرائم السرقة المنزلية ، ولكن ليس لها تأثير في نموذج السرقة المنزلية - فهذا الإجراء الأمني سيعيق فقط عملية جرائم السرقة المنزلية ، وليس السرقة المنزلية .

إحدى النتائج المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالوصاية الجسدية هي تأثير الاحتفاظ بكلب في المنزل . من ناحية ، يُقلل الاحتفاظ بكلب بشكل كبير من خطر جرائم السرقة المنزلية ، على الرغم من أن التأثير ضئيل للغاية (قيمة الاحتمالية = 0.065) . ونظرًا لأن عتبة قيم الاحتمالية عشوائية ، فقد تعد دراسات أخرى هذا التأثير (قيمة أقل من 0.10) ذا دلالة إحصائية (مثل Miethe and Meier، 1990). من ناحية أخرى ، وُجد أن الاحتفاظ بكلب يزيد بشكل كبير من خطر جرائم السرقة المنزلية . ولعل التفسير المتعلق بإمكانية ارتكاب المطلعين للجرائم ينطبق هنا . قد لا يُثير الكلب أي قلق عندما يكون الجاني مقيمًا في المنزل أو وجهًا مألوفًا . وبأخذ عنصري الوصاية معًا ، فإن تقديري الوصاية الاجتماعية (معدل توظيف الإناث واستعداد الجيران للتصرف) يتوافقان إلى حد كبير مع التوقعات ، مع أنه من المفهوم أيضًا أن تقديرات الوصاية الجسدية لن يكون لها أي تأثير (أو تأثير أقل) على جريمة السرقة المنزلية . وهناك تفسير عام آخر يتمثل في أن التدابير الأمنية ربما تُطبق في أعقاب وقوع الضحية ، وهو ما يُعرف في الأدبيات بتأثير الضحية (مايهيو، 1984).

أخيرًا، تُقدم النتائج المُقدمة في هذا الفصل دعمًا كبيرًا للافتراضات النظرية لنظريات الفرصة . ويعكس هذا جزئيًا فائدة الافتراضات المناسبة فيما يتعلق بتقدير كل متغير للمكون النظري . وتكون النتائج أكثر اتساقًا مما لو فُسِّرت ببساطة . فبالنظر إلى جرائم السرقة والسطو ، على سبيل المثال ، تبدو النتائج متوافقة إلى حد كبير مع النظرية ، طالما أنك تُراعي السياق عند تفسير المتغيرات . ويُؤمل أن تستفيد الأبحاث المستقبلية من وضع الافتراضات النظرية في سياقها بهذه الطريقة . ومع ذلك ، من المهم ملاحظة أن التحليل المُقدم في هذا الفصل يستند إلى بيانات ثنائية . بعبارة أخرى ، ما يزال نمط تكرار وقوع الضحايا غير مُستكشف . لذلك ، يُقصد ، كجزء من العمل المُقترح في المستقبل ، استكشاف أنماط تكرار وقوع الضحايا باستخدام نموذج إحصائي . والهدف هو دراسة خصائص الأسر المُرتبطة بتكرار وقوع الضحايا في جرائم السطو.